الاجتماعية للأمة وأكثرت من مشروعات الاصلاح في المملكة في التعليم والاقتصاد والإدارة والقضاء ونحو ذلك فانها لاتخرج في هذا كله عن معنى الوصاية على محجور عليه لا يملك التصرف بشؤون حياته الخصوصية ليثبت لنفسه وجودا صحيحاً بين الناس ويعمل لسعادته جهد العامل المجدّ .

ولذا أصبح لهذا العهد شكل الحكومات التي تقوم به الحياة السياسية لكل أمة عمّ جميع الامم وصار من المسلم بالبداهة ان وجود الامة السياسي والاجتماعي بين مجاميع الانسان الحية متوقف على شكل الحكومة فكلما كانت مشاركة الشعب للحكومة اكثر ، كان ذلك لدوام وجوده أضمن .

لهذا السبب تكاد تكون سائر الحكومات التي للامم المستقلة اليوم دستورية شعبية لا شأن فيها لسلطة الافراد بل الشأن لعامة الامة ومشاركتها للحكومة في كل جليل وحقير من الشؤون العامة ، الا أنها تتفاوت في ذلك منازل ودرجات وتختلف في الشكل اختلافاً روعي فيه الاجتهاد

3402

والنظر الى حالة الشعوب الاجتماعية والعرفية والقابلية والاستعداد .

ومما ثبت بالتجارب لهذا العهد ان أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الدستوري ، وأفضل اشكال الدستوري هو اللامركزية خصوصاً في الممالك التي تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات ، واختلفت العوائد والتقاليد والاخلاق ، فكان من المتعذر ان تساس بقانون واحد لم تراع فيه تلك الاحوال ، ولم ينظر معه في الحاجة والزمان والمكان .

ثبت ذلك بالتجارب كما ثبت ان اللامركزية هي أفضل مربٍّ لافراد الامة على الاستقلال الذاتي الذي هو خير وسيلة لترقي الامم ، لانها أي اللامركزية تأبى بطبيعتها ان تكون تبعة الحكم مقصورة على افراد قليلين تصدر عنهم القوة والعمل الى كل ناحية من انحاء المملكة فيكونوا كالمحرك في آلة كبيرة جدا اذا اصابه عطب او ضعف تعطلت اجزاء سائر الآلة عن العمل دون ان يكون لاي جزء من هذه الاجزاء قوة ذاتية يعمل بها بنفسه ودون ان يكون

3403